مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية
العدد الثاني – المجلد الثاني
فبراير 2018
ISSN: 2518-5780

المجلة العربية للعلوم و نشر الأبحاث
Arab Journal of Sciences & Research Publishing
AJSRP

تقييم الأداء المالي لشركات التأمين المدرجة بسوق الأسهم السعودي

- دراسة تطبيقية -

فيصل فهد محمد الصاعدي
قسم المحاسبة || جامعة الملك عبدالعزيز || جدة || المملكة العربية السعودية

الملخص: هدفت الدراسة الى اختبار أثر العوامل الداخلية (التخطيط المالي، الرقابة الداخلية، الكفاءة الإدارية) والعوامل الخارجية (البيئة القانونية، البيئة الاقتصادية، البيئة التنافسية) على الأداء المالي لشركات التأمين مقاسا بالعائد على الأصول والعائد على الملكية، فقد استخدمت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتكون مجتمع الدراسة من 31 شركة تأمين مدرجة بسوق الاسهم السعودي وعينة الدراسة في ثلاثة من المدراء في كل شركة، حيث انه تم الاعتماد على الاستبانة في اخذ أراء المدراء بحيث وزعت على كل شركة ثلاثة استبانات بعدد إجمالي 93 وتم جمع عدد 78 استبانة، وتم تحليل البيانات باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (.(SPSSوقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج اهمها: قبول الفرضية الاولى انه لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية عند ((A<0.05للعوامل الداخلية (التخطيط المالي، الرقابة الداخلية، الكفاء الإدارية) مجتمعة على الاداء المالي لشركات التامين في السعودية مقاسا(بالعائد على الأصول)، وقبول الفرضية الثانية انه لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية عند ((A<0.05للعوامل الخارجية (البيئة القانونية، البيئة الاقتصادية، البيئة التنافسية) مجتمعة على الاداء المالي لشركات التامين في السعودية مقاسا (بالعائد على الاصول)، وقبول الفرضية الثالثة انه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند((A<0.05للعوامل الداخلية (التخطيط المالي، الرقابة الداخلية، الكفاءة الادارية)مجتمعة على الاداء المالي لشركات التأمين في السعودية مقاسا(بالعائد على الملكية)، وقبول الفرضية الرابعة انه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند ((A<0.05للعوامل الخارجية (البيئة القانونية، البيئة الاقتصادية، البيئة التنافسية) مجتمعة على الأداء المالي لشركات التأمين مقاسا(بالعائد على الملكية). وقد أوصت هذه الدراسة الباحثين والمهتمين بالتحليل المالي لشركات التأمين في المملكة العربية السعودية بالتركيز على مقاييس مالية أخرى قد يكون لها أن تتأثر بالعوامل الداخلية أو الخارجية او أي عوامل اخرى مثل: هامش الربح من نسبة الربحية، ونسبة المديونية، ونسبة السيولة.

الكلمات الافتتاحية: الأداء المالي - شركات التأمين - التخطيط المالي - الرقابة الداخلية - الكفاءة الإدارية - البيئة القانونية - البيئة الاقتصادية - البيئة التنافسية - العائد على الأصول - العائد على الملكية

أولا: الإطار العام للدراسة

مقدمة:

لقد حازت عملية تقيم كفاءة الاداء المالي في شركات التأمين على اهتمام كبير على المستوى الدولي، حيث أنه قد وضعت مقاييس ومؤشرات مالية يمكن من خلال نتائجها التنبؤ بمدى قدرة شركات التأمين على الوفاء بالتزاماتها، من أجل الحفاظ على حقوق حملة الوثائق والمساهمين والحفاظ على الأداء المالي الجيد لشركات التأمين وحماية اسواق التأمين من التعرض لأزمات مالية قد تؤدي الى فقد الثقة في شركات التأمين. (واصف:2002)

ويعتبر قطاع التأمين أحد دعائم قطاع الخدمات المالية في الاقتصاد الوطني، وذلك بسبب أنه قد يحمي من المخاطر ويشجع على الادخار طويل المدى مما يجعله من أهم العوامل المساعدة على النهوض باقتصاد المملكة العربية السعودية، وقد برزت أنشطة التأمين لأول مرة في المملكة العربية السعودية في الخمسينات حيث كان الوسطاء والعملاء وفروع شركات التأمين الأجنبية يكتتبون بأقساط تأمين كانت بمعظمها تحول إلى الخارج، وقبل العام

(2003م) لم يكن السوق يحظى بإطار قانوني أو هيئة تنظم هذا القطاع، ولم يكن لحملة الوثائق في تلك الفترة أي جهة تحمي حقوقهم، بعد ذلك صدر نظام مراقبة شركات التأمين في نهاية عام (2003م) وهو الذي شكل نقطة التحول الأبرز لشركات التأمين مما أدى الى حفظ الحقوق والواجبات في هذا القطاع، وقد اعطى هذا النظام لمؤسسة النقد العربي السعودي صلاحية الإشراف والرقابة على أعمال التأمين في المملكة العربية السعودية.(مؤسسة النقد العربي السعودي-إدارة مراقبة التأمين:2010)

وقد تتميز شركات التأمين عن باقي القطاعات في انها قد تكسب ثقة المتعاملين معها والتي تتمثل في اعتقاد المؤمن له بأن شركة التأمين سوف تكون قادرة في أي وقت من الأوقات على تعويض المؤمن له عن الأخطار التي يتعرض لها مقابل وثيقة التأمين، ولاهتمام جهات الرقابة والإشراف على التأمين والإدارات العليا في شركات التأمين؛ فإنه زاد الاهتمام على دراسة المؤشرات المالية بصورة دورية، وذلك لما تتعرض لها شركات التأمين من تغيرات في معدلات الاداء الفنية ونتائج قد تؤثر بصورة مباشرة على سلامة موقفها المالي وعدم المقدرة على حماية حقوق حملة الوثائق (جلول:2015).

ولأهمية الاداء المالي لشركات التامين فإنه قد ظهرت عوامل داخلية وعوامل خارجية من شأنها أنها قد تؤثر في الاداء المالي لشركات التأمين، حيث ان العوامل الداخلية تتمثل في التخطيط المالي، والرقابة الداخلية والكفاءة الادارية، اما العوامل الخارجية فهي العوامل القانونية والاقتصادية والعوامل التنافسية (الطروانة:2015).

لذلك فإن الدراسة الحالية تسعى الى دراسة أثر العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة في الاداء المالي لشركات التأمين في السعودية من خلال العائد على الاصول والعائد على الملكية كمقياس للأداء المالي للشركات محل الدراسة.

مشكلة الدراسة:

نظرا لما قد تواجهه شركات التأمين المدرجة بسوق الأسهم السعودي مثل غيرها من المؤسسات المالية كل انواع المخاطر المالية والتشغيلية مثل: المخاطر الائتمانية، ومخاطر السوق، ومخاطر التشغيل، والعجز في صندوق المشتركين عند دفع تعويضات الخسائر، والأخطار الناتجة عن الاختلافات في أقساط التامين المتبرع بها، لذلك فأنه يتطلب من هذه الشركات أخذ التدابير الاحتياطية والتي تساعد في إدارة تلك المخاطر وتفاديها، لكي تستطيع هذه الشركات من تفادي هذه المخاطر وتستطيع أيضا من إصلاح عجزها المالي عن الوفاء بالتزاماتها تجاه دائنيها (المؤمن لهم)، وهو الأمر الذي قد يحميها من الخروج من السوق بسب إفلاسها وعجزها المالي (قندوز،السهلاوي:2015).

وقد أظهرت النتائج المالية لشركات التأمين بسوق الاسهم السعودي خسارة الكثير منها، وحسب تقرير (البلاد المالية،2016) عن قطاع التأمين في المملكة العربية السعودية لعام 2015م، فقد بلغ عدد الشركات المحقق لصافي الخسارة اربعة عشر شركة تأمين من أصل أربعة وثلاثون شركة تأمين مدرجة بسوق الأسهم السعودي. وايضا تصريح (العيسى:2016) وهو المتحدث الرسمي باسم شركات التأمين والذي صرح بدوره الى ان خسائر شركات التأمين (المركبات) في السوق السعودي بلغت 100% وذلك بسبب زيادة حوادث السيارات، ومما سبق ولظهور عدة عوامل قد تؤثر على الأداء المالي لشركات التأمين فأنه قد ظهرت الحاجة لدراسة هذه العوامل (الداخلية والخارجية) والتعرف عليها وبيان أثرها على الأداء المالي لشركات التأمين من خلال مقياس العائد على الاصول، والعائد على الملكية كأحد مقاييس الأداء المالي لشركات التأمين.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

تهدف هذه الدراسة بصفة عامة الى اختبار الأثر المحتمل لمجموعة من العوامل الداخلية ومجموعة العوامل الخارجية على الأداء المالي مقاسا بالعائد على الأصول والعائد على الملكية، ومن خلال الهدف العام تنبثق الأهداف الفرعية التالية:

1. التعرف على العوامل الداخلية والخارجية التي تؤثر على الاداء المالي لشركات التأمين.
2. التعرف على مقاييس الأداء المالي.
3. التعرف على الأثر المحتمل للعوامل الخارجية ممثلة بالبيئة القانونية والبيئة الاقتصادية والبيئة التنافسية، على العائد على الأصول والعائد على الملكية لشركات التأمين.
4. التعرف على الأثر المحتمل للعوامل الداخلية ممثلة في التخطيط المالي، والرقابة الداخلية، الكفاءة الإدارية، على العائد على الأصول والعائد على الملكية لشركات التأمين .

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في أنها تدرس وضع الاداء المالي لشركات التأمين المدرجة بسوق الاسهم السعودي وذلك من خلال قياس أثر العوامل الداخلية والخارجية على الأداء المالي لشركات التأمين، وتتعدد الجهات المستفيدة من هذه الدراسة منها، جهات الرقابة والإشراف على شركات التأمين لكي تستطيع من خلالها تحديد الشركات التي تعاني من مشاكل مالية وتحتاج الى فحص لمراكزها المالية، او حملة الوثائق لأجل أن يثقوا في مقدرة الشركة على تغطية الاخطار التي من المتوقع انها قد تحدث لحامل وثيقة التأمين، او المساهمين الذين يرغبون في شراء اسهم في هذه الشركات بهدف تحقيق الارباح من هذه الأسهم، أو للشركات نفسها محل الدراسة لكي تستطيع من تصحيح اوضاعها المالية من خلال هذه الدراسة المعمولة على جميع شركات التأمين المدرجة بسوق الاسهم السعودي.

فرضيات الدراسة:

تتكون فرضية الدراسة من مجموعة من المتغيرات المستقلة ومتغير تابع واحد، حيث ان المتغيرات المستقلة تتمثل في العوامل الداخلية (التخطيط المالي، الرقابة الداخلية، الكفاءة الإدارية) والعوامل الخارجية (البيئة القانونية، البيئة الاقتصادية، البيئة التنافسية)، اما المتغير التابع فيتمثل في الأداء المالي ممثلا بالعائد على الأصول والعائد على الملكية.

ومما سبق فإن هذه الدراسة معنية باختبار أربعة فرضيات تمت صياغتها بما يتناسب مع مشكلة الدراسة، وهي كالتالي:

1. لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية للعوامل الداخلية (التخطيط المالي، الرقابة الداخلية، الكفاءة الإدارية) على الأداء المالي لشركات التأمين في السعودية مقاسا(بالعائد على الأصول).
2. لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية للعوامل الخارجية (البيئة القانونية، البيئة الاقتصادية، والبيئة التنافسية) على الأداء المالي لشركات التأمين في السعودية مقاسا(بالعائد على الأصول).
3. لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية للعوامل الداخلية (التخطيط المالي، الرقابة الداخلية، الكفاءة الادارية) على الأداء المالي لشركات التأمين في السعودية مقاسا(بالعائد على الملكية).
4. لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية للعوامل الداخلية (البيئة القانونية، البيئة الاقتصادية، البيئة التنافسية) على الأداء المالي لشركات التأمين في السعودية مقاسا(بالعائد على الملكية).

منهجية الدراسة:

تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، والذي بدوره ساعد الباحث في وصف واقع الاداء المالي لشركات التأمين في المملكة العربية السعودي والعوامل التي ممن الممكن أن يتأثر بها الأداء المالي، ويساعد هذا المنهج الباحث ايضا في تحليل المحتوى لكمية البيانات والمتمثلة في البيانات المالية لشركات التأمين وأراء المستجيبين من خلال الطرق الإحصائية والتي من خلالها تبين لنا العلاقة بين مجموعة المتغيرات في هذه الدراسة.

ثانيا: الدراسات السابقة:

استعرض الباحث عدد من الدراسات السابقة التي قد تكون ذات علاقة مباشرة بموضوع الدراسة، حيث أن هنالك العديد من الدراسات التي تناولت العوامل الخارجية (العوامل القانونية، العوامل الاقتصادية، العوامل التنافسية) والعوامل الداخلية (التخطيط المالي، الرقابة الداخلية، الكفاءة الإدارية) المؤثرة في تقييم الأداء المالي لشركات التأمين، ويوجد بعض من الدراسات التي تناولت جميع هذه العوامل في دراسة واحدة، كما يوجد بعض الدراسات التي تناولت تقييم الأداء المالي لشركات التأمين، ففي هذا الفصل سوف نبين علاقة هذه الدراسة بالدراسات السابقة و ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة.

1) دراسة (John & Adewale, Tunji، 2016م):

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم الأدوار الفعالة لأنظمة الرقابة الداخلية على الأداء المالي لشركات التأمين، وقد تكون مجتمع الدراسة من شركات التأمين في دولة نيجيريا، وتمثلت عينة الدراسة في خمس شركات تأمين من أصل ستة عشرة شركة نيجيرية، ولقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين متغيرات الدراسة مما يدل على أن فعالية وكفاءة أنظمة الرقابة الداخلية في شركات التأمين له أثر إيجابي على الأداء المالي لشركات التأمين.

2) دراسة (Kaya، 2016م):

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل الأداء المالي لشركات التأمين المتداولة والموجودة في سوق الأوراق المالية في إسطنبول، وتمثلت الزمنية في هذه الدراسة من عام 2010م وحتى نهاية عام 2014، وتمثلت عينة الدراسة على شركات التأمين المدرجة في سوق الاوراق المالية في اسطنبول، ومن خلال هذه الدراسة تم دراسة شروط نسبة كفاية رأس المال، ونسبة الربحية، ونسبة السيولة، ونسبة التشغيل، وقد توصلت الدراسة الى أن نسبة الربحية لها الأثر الأكبر في الأداء المالي للشركات محل التطبيق لهذه الدراسة.

3) دراسة (واصف، وعبدالسلام، 2015م):

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أهم الأسباب وراء ضعف قطاع التأمين، وتحديد أهم العوامل الخارجية والداخلية التي تؤثر على نمو قطاع صناعة التأمين التكافلي في سوق ليبيا للتأمين، ويتكون مجتمع الدراسة من فئتين: فئة العاملين في قطاع التأمين وفئة الأفراد المستفيدين من التأمين، حيث تم توزيع 50 استبانة على الفئة الأولى و200 استبانة للفئة الثانية، وقد بينت الدراسة أن لكل من (الوعي التأميني، الجوانب الدينية، القوانين التنظيمية والرقابية، البيئة الاستثمارية، البيئة الاقتصادية والاجتماعية، التسويق أو القدرة على المنافسة، الكوادر المتخصصة أو ذات الكفاءة العالية، التخطيط الاستراتيجي) الأثر في نمو قطاع التأمين في ليبيا سواء كان هذا الأثر داخلي أو خارجي، وتوصلت الدراسة إلى أنه توجد مجموعة من العوامل التي قد تسببت في ضعف قطاع التأمين في ليبيا، تمثلت في الوعي التأميني والكفاءة الإدارية، والبيئة الاقتصادية، والجوانب الدينية، والمنافسة في السوق التأميني.

4) دراسة (الطراونة،2015م):

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار أثر مجموعتين من المتغيرات المستقلة وهي العوامل الداخلية (التخطيط المالي، الرقابة الداخلية، الكفاءة الإدارية) والعوامل الخارجية (البيئة القانونية، البيئة الاقتصادية، البيئة التنافسية) على الأداء المالي لشركات التأمين (العائد على الأصول والعائد على حقوق المساهمة أو الملكية) المدرجة بسوق عمان للأوراق المالية، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وقد تم جمع البيانات بواسطة استبانات تم توزيعها على عدد من موظفي شركات التأمين من جميع شركات التأمين والبالغ عددها (24)، وتعتبر هذه الدراسة شاملة لجانب العوامل الداخلية والخارجية وشاملة لتقييم الاداء المالي لشركات التأمين، وتم الاعتماد على معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية أو المساهمين كمقياس للأداء المالي لشركات التأمين، فقد توصلت الدراسة إلى وجود أثر معنوي ذا دلالة إحصائية لكل من العوامل الخارجية والداخلية وفقاً لدرجة تأثيره على الأداء المالي لشركات التأمين.

5) دراسة (جلول،2015م):

هدفت هذه الدراسة إلى تقديم نموذج كمي لتقييم الأداء المالي لشركات التأمين المصرية، حيث استخدم في هذه الدراسة ثمانية مؤشرات مالية من أصل ستة عشر مؤشر مالي عالمي، ويتكون مجتمع الدراسة من خمسة شركات تأمين مصرية، وقد كانت حدود الدراسة الزمنية لهذه الدراسة من عام 2000 إلى عام 2009 للشركات محل الدراسة، وقد توصلت الدراسة إلى أنه يجب أن يكون هنالك نموذج كمي لتقييم المراكز المالية لشركات التأمين للتنبؤ بوضعها المالي والتحقق من سلامته، وذلك بغرض أن تتجنب هذه الشركات التعرض لحالة من الإعسار المالي من جهة وسرعة العمل على إصلاح الخلل المالي في حالة وقوعه، وأيضاً إن المتغيرات الاقتصادية والسياسية التي تتعرض لها السوق المصري والعالمية عن الحاجة الشديدة للاستمرار في تقييم الوضع المالي لشركات التأمين والتأكد من عدم انعكاس الآثار السلبية لهذه المتغيرات بشكل يهدد قدرتها المالية على الوفاء بالتزاماتها مستقبلاً.

6) دراسة (قندوز، والسهلاوي،2015م):

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مفهوم هامش الملاءة المالية لشركات التأمين (وهي المقدرة على الوفاء بالتزامات الشركة) وإعادة التأمين في سوق الأسهم السعودي، وإبراز أهمية قدرة شركات التأمين وشركات إعادة التأمين على الوفاء بالتزاماتها، وتتكون عينة الدراسة من ستة شركات من أصل أربعة وثلاثون شركة تأمين مدرجة بسوق الأسهم السعودي، نصفها شركات تأمين والنصف الآخر شركات إعادة تأمين، وتتمثل شركات التأمين في الشركة الأهلية للتأمين التعاوني، والشركة السعودية المتحدة للتأمين التعاوني، والشركة الخليجية العامة للتأمين التعاوني، أما شركات إعادة التأمين فتتمثل في شركة المتوسط والخليج للتأمين وإعادة التأمين التعاوني، وشركة سند للتأمين وإعادة التأمين التعاوني وشركة ملاذ للتأمين وإعادة التأمين، وقد توصلت الدراسة الى أنه على مؤسسة النقد العربي السعودي أن تلزم جميع شركات التأمين وإعادة التأمين بقياس هامش الملاءة المالية عن كل سنة لمعرفة مدى مقدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها، وقد أوضحت نتائج الدراسة على أنه بالرغم من قوة المعايير المطبقة من اللائحة التنفيذية (مؤسسة النقد العربي السعودي) إلا أنها لم تبلغ درجة الكمال في دقتها لكونها مجرد مؤشرات عامة هدفها التعرف على وضع الشركة من ناحية الأداء المرضي من الأداء غير المرضي.

7) دراسة (الغصين، وزاهر،2014م):

هدفت هذه الدراسة إلى البحث عن احتمالية وجود علاقة بين الكفاءة الإدارية، ونسبة السيولة، والملاءة المالية، ونسبة الربحية لشركات التأمين في السوق السوري وذلك خلال الفترة (2009م-2013م) وتمثل مجتمع الدراسة في كافة شركات التأمين التي تعمل في سوريا فيما عدا الشركات التي لم توفر بياناتها المالية وبالإضافة الى

استبعاد شركة التأمين التكافلي، وتمثلت الحدود المكانية في جمهورية سوريا العربية، فقد اعتمدت الدراسة على برنامج SPSS الإحصائي لتحليل البيانات، وتم حساب التغيرات السنوية لكل النسب المدروسة، وحساب متوسط معدل التغير أو النمو خلال فترة الدراسة، كما تم دراسة العلاقة بين كل من نسبة (الكفاءة الإدارية، الملاءة المالية، السيولة) وبين الربحية لمعرفة أثر كل من هذه النسب على الربحية، وتوصلت الدراسة الى أن العلاقة بين نسبة الكفاءة الإدارية والربحية لشركة التأمين هي علاقة طردية، وأن العلاقة بن نسبة الملاءة والربحية أيضاً طردية، والعلاقة بين نسبة السيولة والربحية لشركة التأمين هي علاقة عكسية.

8) دراسة (علي،2014م):

هدفت هذه الدراسة إلى محاولة إيجاد نموذج مقترح لقياس جودة الأرباح بالتطبيق على قطاع شركات التأمين التعاوني في المملكة العربية السعودية وذلك من أجل الوصول إلى نتائج للنموذج المطبق وذلك من أجل التنبؤ لاستمرارية الأرباح والكشف عن إدارة الأرباح للشركات محل الدراسة، وقد استخدمت هذه الدراسة المنهج الاستقرائي ومنهج تحليل المحتوى والمنهج التطبيقي، وكانت الحدود الزمنية لهذه الدراسة من عام (2009-2012)، وتمثلت عينة الدراسة في 35 شركة تأمين، وقد توصلت الدراسة إلى وجود تأثير طردي موجب بين الاستمرارية في الأرباح وبين جودة الأرباح، وهنالك علاقة عكسية بين القدرة على التنبؤ بالأرباح وبين جودة الأرباح، وكذلك وجود علاقة ارتباط طردي موجبة بين إجمالي المستحقات والمستحقات غير الاختيارية.

9) دراسة (خليفة، 2014م):

تمثل الهدف الرئيسي لهذه الدراسة في التنبؤ بكفاءة الأداء المالي لشركات التأمين المصرية، وهدفت أيضاً الدراسة إلى قياس كفاءة بعض الطرق المستخدمة في تقدير معالم نموذج الانحدار غير المرتبطة ظاهرياً (sure) حيث ترتبط فيما بينها بارتباط الخطأ العشوائية عبر المعادلات، لذلك فقد حاولت الدراسة التوصل إلى الأسلوب المناسب لحل تلك المعادلات، وقد تم بناء نموذج كمي من المؤشرات المالية المختارة ليكون مقياس لكفاءة الأداء المالي لشركات التأمين محل الدراسة، وتم تطبيق هذه الدراسة على ست شركات تأمين تعمل في السوق المصري بهدف قياس كفاءة مراكزها المالية، وتوصلت الدراسة إلى أنه عدم ملائمة المدى المقبول عالمياً ومصرياً للمؤشرين معدل الملاءة عن الصافي والإجمالي للسوق المصري خلال جميع مراحل هذه الدراسة.

10) دراسة (محمد،2013م):

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل القوائم المالية لشركة التأمين العراقية وتقييم الأداء المالي لها وتشخيص جوانب الضعف والقوة ودراسة مؤشرات التقييم التي سوف تستخدم في الدراسة، وتمثلت الحدود المكانية لهذه الدراسة في دولة العراق، حيث أنه تم الاعتماد على البيانات المالية لشركة التأمين العراقية من عام (2008-2010م)، وقد تم استخدام أساليب التحليل المالية وهي تحليل السيولة، و تحليل الربحية، وتحليل النشاط، و تحليل الهيكل التمويلي، وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن الشركات محل الدراسة تعد من الشركات الكبيرة والمهمة، وتمتاز هذه الشركة بأنها تمارس جميع أنواع التأمين وأنها تحقق نمو في أرباحها، و فيما يتعلق بالسيولة فأنها تتسم بقدره كافية على الإيفاء بالتزاماتها.

علاقة الدراسة الحالية بالدراسات السابقة:

مما سبق يتضح أن بعض الدراسات تناولت عملية تقييم الأداء المالي وبينت أهميتها بطرق مختلفة وحدود مكانية مختلفة في تطبيقها على شركات التأمين، ومنها ما تطرق للعوامل المؤثرة على الأداء المالي لشركات التأمين، سواء كانت هذه العوامل داخلية أو خارجية، وسواء تم التطرق للعوامل جميعها في دراسة واحدة أو عكس ذلك، فقد بينت هذه الدراسات أهمية هذه العوامل في تأثيرها على الأداء المالي لشركات التأمين، مع العلم بأن جميع هذه

الدراسات طبقت خارج المملكة العربية السعودية فيما عدا دراسة (قندوز، والسهلاوي) والتي تطرقت لهامش الملاءة المالية لشركات التأمين ودراسة (علي) والتي حاولت إيجاد نموذج مقترح لقياس جودة الأرباح بالتطبيق على قطاع شركات التأمين التعاوني في المملكة العربية السعودية، حيث إن كلا الدراستين لم تتطرق لقياس أثر العوامل الداخلية والخارجية على الأداء المالي لشركات التأمين في السعودية، وحيث أن هذه الدراسة تعتبر مشابهة لدراسة (الطراونة) الا هنالك فروقات بينها بين دراستنا ومن اهم تلك الفروقات: فروقات مكان التطبيق حيث ان دراستنا طبقت في المملكة العربية السعودية على قطاع التأمين في سوق الاسهم السعودي ودراسة الطراونة مطبقة على شركات التأمين في الأردن، و فروقات في مجمتع التطبيق حيث ان دراستنا سوف تطبق على المدراء في شركات التأمين المدرجة بسوق الاسهم السعودي ودراسة الطراونة مطبقة على المدراء في دراسة شركات التأمين بالأردن، وايضا فروقات زمانية بين دراستنا ودراسة الطراونة

ويرجع سبب إختيار دراسة الطراونة من بين الدراسات السابقة لأنها مطبقة على قطاع تأمين بأكمله ،وأن حجم الشركات المطبق عليها دراسة الطروانة متقاربة مع حجم الشركات التي سوف نطبق عليها بحثنا، وايضا تتوافق مع فكرة بحثنا من حيث أهدافه وفرضياته ،ومنهجه، ومجمتع تطبيق الدراسة .

ومن هنا تبرز أهمية هذه الدراسة في أنها تعد من أوائل الدراسات التي تطبق في المملكة العربية السعودية على حسب علم الباحث والتي تختبر الأثر المحتمل لمجموعتين من المتغيرات المستقلة هما: العوامل الداخلية (التخطيط المالي، الرقابة الداخلية، الكفاءة الإدارية) والعوامل الخارجية (البيئة القانونية، البيئة الاقتصادية، البيئة التنافسية) في المتغير التابع وهو الأداء المالي لشركات التأمين السعودية مقاساً بالعائد على الأصول والعائد على الملكية.

ثالثا: الدراسة التطبيقية

1/3 المقدمة:

يتناول الباحث في هذا الفصل خطوات وإجراءات الدراسة الميدانية مثل بيان مجتمع وعينة البحث، وأداة جمع المعلومات وكيفية بنائها وإجراءات الصدق والثبات والأساليب الإحصائية التي استخدمت في معالجة وتحليل المعلومات، واختبار الفرضيات، والنتائج التوصيات.

2/3 مجتمع وعينة الدراسة:

يتألف مجتمع الدراسة من كافة شركات التأمين المدرجة بسوق الأسهم السعودي والبالغ عددها 35 شركة تأمين، وقد تم اجراء الدراسة في العام الأكاديمي 1438هـ/2017م. وتم استبعاد الشركات التالية:

1. شركة سند وذلك لإلغاء إدراج اسهمها من سوق الاسهم السعودي وذلك بالقرار الصادر من هيئة السوق المالية بتاريخ 1438/8/14هـ والموافق 2017/5/10م (هيئة السوق المالية، 2017)
2. شركة وقاية للتأمين وذلك لإلغاء إدراج اسهمها من سوق الاسهم السعودي (تداول) وذلك بالقرار الصادر من هيئة السوق المالية بتاريخ 1438/9/3هـ والموافق 2017/5/29م (هيئة السوق المالية،2017)

حيث تم التوزيع على بقية الشركات محل الدراسة وتمت الاستجابة من قبل 31 شركة تأمين، وتمثلت عينة الدراسة في عدد ثلاثة أشخاص من المدراء في كل شركة من شركات التأمين، بحيث وزعة ثلاثة استبانات لكل شركة بواقع عدد إجمالي 93 استبانة، وقد جمع 78 من إجمالي عدد الاستبانات الموزعة، وقد تفاوتت الشركات من

حيث تعبأة نماذج الاستبانة فمنهم من أجاب على كل الاستبانات الثلاثة التي تخص شركتهم ومنهم من اجاب على استبانتين ومنهم من قام بالإجابة على استبانة واحدة فقط من الثلاث استبانات.

جدول رقم (3- 1) أسماء الشركات محل الدراسة

الرقم	الشركة	الرقم	الشركة
1	الشركة التعاونية للتأمين	17	الشركة الأهلية للتأمين التعاوني
2	شركة المتوسط والخليج للتأمين وإعادة التأمين التعاوني (ميد غلف)	18	شركة المجموعة المتحدة للتأمين التعاوني (أسيج)
3	شركة ملاذ للتأمين وإعادة التأمين التعاوني	19	شركة الراجحي للتأمين التعاوني (تكافل الراجحي)
4	الشركة العربية السعودية للتأمين التعاوني (سايكو)	20	شركة ايس (تشب) العربية للتأمين التعاوني
5	شركة الأهلي للتكافل	21	الشركة العالمية للتأمين التعاوني
6	شركة ساب للتكافل	22	شركة أكسا للتأمين التعاوني
7	شركة الدرع العربي للتأمين التعاوني	23	الشركة الخليجية العامة للتأمين التعاوني
8	شركة سلامة للتأمين التعاوني	24	شركة بروج للتأمين التعاوني
9	شركة اتحاد الخليج للتأمين التعاوني	25	الشركة الوطنية للتأمين التعاوني
10	شركة اليانز السعودي الفرنسي للتأمين التعاوني	26	شركة امانة للتأمين التعاوني (أمانه)
11	شركة التأمين العربية التعاونية	27	شركة سوليدرتي السعودية للتكافل
12	شركة الاتحاد التجاري للتأمين التعاوني	28	شركة الإنماء طوكيو مارين
13	شركة الصقر للتأمين التعاوني	29	الجزيرة تكافل تعاوني
14	الشركة السعودية الهندية للتأمين التعاوني (وفاء)	30	شركة متلايف وايه أي جي والبنك العربي للتأمين التعاوني
15	الشركة السعودية المتحدة للتأمين التعاوني (ولاء)	31	شركة عناية السعودية للتأمين التعاوني
16	الشركة المتحدة للتأمين التعاوني		

3/3 الخصائص الديموغرافية لأفراد عينة البحث:

لعل أول ما يمكن البدء به بعد تفريغ البيانات الواردة في قوائم الاستبيان المستلمة من عينة البحث، ومن خلال استخدام الأساليب الإحصائية المختلفة هو وصف عينة البحث، وتحديد طبيعتها من خلال المعلومات العامة التي تضمنتها الاستبانة، والتي تمكن من تصنيف افراد عينة البحث:

1/3/3 توزيع أفراد عينة الدراسة وفقا للتخصص:

تم حساب التكرارات والنسب المئوية لأفراد عينة البحث وفقا للتخصص كما تبينها النتائج بجدول (3 -2) التالي:

جدول رقم (3- 2) التكرارات والنسب المئوية لأفراد عينة البحث موزعين وفقا للتخصص

التخصص	العدد	النسبة المئوية ٪
محاسبة	47	٪60.3
مالية	15	٪19.2
إدارة أعمال	4	٪5.1
اخرى	12	٪15.4
المجموع	78	٪100

يلاحظ من الجدول (3 -2) أن أغلب أفراد عينة البحث هم من المتخصصين في المحاسبة حيث بلغت نسبتهم (60.3٪) وبلغت نسبة افراد العينة من المتخصصين في المالية (19.2٪) وبلغت نسبة افراد العينة من المتخصصين في إدارة الأعمال (5.1٪) في حين كانت نسبة افراد العينة من ذوي التخصصات الأخرى (15.4٪).

2/3/3 توزيع أفراد عينة البحث وفقا للمؤهل العلمي:

تم حساب التكرارات والنسب المئوية لأفراد عينة البحث وفقا للمؤهل العلمي كما تبينه النتائج بجدول (3-3) التالي:

جدول رقم (3- 3) التكرارات والنسب المئوية لأفراد عينة البحث موزعين وفقا للمؤهل العلمي

المؤهل العلمي	العدد	النسبة المئوية ٪
بكالوريوس	60	٪76.9
دبلوم دراسات عليا	3	٪3.8
ماجستير	12	٪15.4
أخرى	3	٪3.8
المجموع	78	٪ 100

يلاحظ من الجدول (3-3) ان معظم افراد عينة البحث هم من الحاصلون على البكالوريوس حيث بلغت نسبتهم (76.9٪) وبلغت نسبة الحاصلون على الماجستير (15.4٪) ونسبة الحاصلون على دبلوم دراسات عليا (3.8٪) في حين بلغت نسبة الحاصلون على مؤهلات أخرى (3.8٪) من إجمالي أفراد عينة البحث.

3/3/3 توزيع أفراد عينة الدراسة وفقا لسنوات الخبرة:

تم حساب التكرارات والنسب المئوية لأفراد عينة الدراسة وفقا لسنوات الخبرة كما تبينه النتائج بجدول (3- 4) التالي:

جدول رقم (3- 4) التكرارات والنسب المئوية لأفراد عينة الدراسة موزعين وفقا لسنوات الخبرة

سنوات الخبرة	العدد	النسبة المئوية ٪
أقل من (2) سنتين	13	٪16.7
من (2) إلى أقل من (5) سنوات	6	٪7.7
من (5) إلى أقل من (10) سنوات	29	٪37.2
(10) سنوات فأكثر	30	٪38.5
المجموع	78	٪100

يلاحظ من الجدول (3- 4) أن أغلب أفراد عينة الدراسة سنوات خبرتهم (10) سنوات فأكثر حيث بلغت نسبتهم (38.5 ٪) يليهم أفراد العينة ممن تتراوح خبرتهم من (5) إلى أقل من (10) سنوات بنسبة (37.2 ٪) ثم أفراد العينة ممن خبرتهم أقل من (2) سنتين بنسبة (16.7 ٪) في حين بلغت نسبة أفراد العينة ممن خبرتهم من (2) إلى أقل من (5) سنوات (7.7٪).

4/3 أداة الدراسة:

في سبيل الحصول على المعلومات اللازمة من مفردات العينة للإجابة عن تساؤلات البحث، اعتمد الباحث على الاستبانة كأداة أساسية لجمع البيانات المطلوبة لدعم البحث النظرية بالجانب التطبيقي للإجابة على تساؤلاتها وتحقيق أهدافها حيث تعد الاستبانة من أكثر الوسائل استخداماً للحصول على معلومات وبيانات عن الأفراد ،فقد قام الباحث ببناء وتطوير الاستبانة بهدف (اختبار الأثر المحتمل لمجموعة من العوامل الداخلية (التخطيط المالي-الرقابة الداخلية-الكفاءة الإدارية) ومجموعة من العوامل الخارجية (البيئة القانونية-البيئة الاقتصادية-البيئة التنافسية) على الأداء المالي لشركات التأمين المدرجة بسوق الأسهم السعودي مقاسا بالعائد على الأصول والعائد على الملكية.

5/3 وصف أداة الدراسة:

لقد احتوت الاستبانة في صورتها النهائية على الأجزاء التالية:

1/5/3 الجزء الأول: ويحتوي على بيانات أولية عن عينة البحث من حيث التخصص العلمي، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة العملية.

2/5/3 الجزء الثاني: ويشتمل على أداة الدراسة والتي تتعلق باختبار الأثر المحتمل لمجموعة من العوامل على الأداء المالي لشركات التأمين المدرجة بسوق الأسهم السعودي مقاسا بالعائد على الأصول والعائد على الملكية وتتكون من محورين وهي كالتالي:

1/2/5/3 المحور الأول: العوامل الداخلية المؤثرة في الأداء المالي وتتكون من ثلاثة ابعاد:

البعد الأول: التخطيط المالي ويتكون من (7) فقرات.

البعد الثاني: الرقابة الداخلية ويتكون من (7) فقرات.

البعد الثالث: الكفاءة الإدارية ويتكون من (7) فقرات.

2/2/5/3 المحور الثاني: العوامل الخارجية المؤثرة في الأداء المالي وتتكون من ثلاثة ابعاد:

البعد الأول: البيئة القانونية ويتكون من (5) فقرات.

البعد الثاني: البيئة الاقتصادية ويتكون من (6) فقرات.

البعد الثالث: البيئة التنافسية ويتكون من (7) فقرات.

وقد استخدم الباحث مقياس ليكرت (Likert) خماسي التدرج (ابدا-نادرا-أحيانا-كثيرا -دائما) وذلك لتحديد درجة الموافقة من وجهة نظر افراد العينة على الأثر المحتمل لمجموعة من العوامل على الأداء المالي لشركات التأمين المدرجة بسوق الأسهم السعودي مقاسا بالعائد على الأصول والعائد على الملكية.

6/3 صدق أدوات البحث:

اعتمد الباحث للتحقق من صدق الأدوات على طريقتين، الأولى وتسمى الصدق الظاهري (Face validity)، التي تعتمد على عرض الأداة على مجموعة من المتخصصين الخبراء في المجال والثانية وتسمى الاتساق الداخلي (Internal Consistency) وتقوم على حساب معامل الارتباط بين كل وحدة من وحدات الأداة ككل. وفيما يلي الخطوات التي اتبعها الباحث للتحقق من صدق الأداة طبقا لكل طريقة من الطريقتين:

1/6/3 أولاً: الصدق الظاهري:

وهو الصدق المعتمد على المحكمين، حيث تم عرض أدوات الدراسة على عدد من الخبراء والمتخصصين طلب منهم دراسة الادوات وإبداء آرائهم فيها من حيث:

- مدى ارتباط كل فقرة من فقراتها بالبعد أو المحور الذي تنتمي إليه.
- مدى وضوح كل فقرة وسلامة صياغتها اللغوية.
- ملاءمتها لتحقيق الهدف الذي وضعت من أجله، واقتراح طرق تحسينها وذلك بالحذف أو الإضافة أو إعادة الصياغة أو غير ما ورد مما يرونه مناسبا.

وقد قدموا ملاحظات قيمة أفادت الدراسة، وأثرت الأداة، وساعدت على إخراجها بصورة جيدة. وبذلك تكون الادوات قد حققت ما يسمى بالصدق الظاهري أو المنطقي.

2/6/3 ثانيا: صدق الاتساق الداخلي لأداة البحث:

وكانت إجراءات الوقوف على الاتساق الداخلي على النحو التالي:

1/2/6/3 صدق الاتساق الداخلي للمحور الأول (العوامل الداخلية المؤثرة في الأداء المالي):

تم حساب صدق الاتساق الداخلي بحساب معامل ارتباط بيرسون بين درجات كل فقرة والدرجة الكلية للبعد الذي تنتمي إليه الفقرة كما يوضح نتائجها جدول (3 -5) التالي

جدول رقم (3- 5) معاملات ارتباط بيرسون بين درجات كل فقرة والدرجة الكلية للبعد الذي تنتمي اليه الفقرة للمحور الأول العوامل الداخلية المؤثرة في الأداء المالي

البعد الأول التخطيط المالي		البعد الثاني الرقابة الداخلية		البعد الثالث الكفاءة الإدارية	
م	معامل الارتباط	م	معامل الارتباط	م	معامل الارتباط
1	**0.569	1	**0.617	1	**0.852
2	**0.774	2	**0.779	2	**0.890
3	**0.535	3	**0.769	3	**0.761
4	**0.696	4	**0.431	4	**0.668
5	**0.694	5	**0.717	5	**0.861
6	**0.814	6	**0.659	6	**0.615
7	**0.736	7	**0.764	7	**0.788

** وجود دلالة عند مستوى 0.01

يلاحظ من الجدول (3- 5) أن معاملات ارتباط الفقرات بالدرجة الكلية للبعد الذي تنتمي إليه الفقرة جاءت جميعها داله إحصائيا عند مستوى دلالة (0.01)، وجاءت جميع قيم معاملات الارتباط قيم عالية حيث تراوحت في البعد الأول (التخطيط المالي) بين (0.535 – 0.814)، اما البعد الثاني (الرقابة الداخلية) فقد تراوحت معاملات الارتباط بين (0.431 – 0.779)، وللبعد الثالث (الكفاءة الإدارية) تراوحت معاملات الارتباط بين (0.615 – 0.890)، مما يدل على توافر درجة عالية من صدق الاتساق الداخلي للمحور الأول.

7/4 ثبات أداة البحث:

للتحقق من ثبات الاستبانة استخدم الباحث معادلة ألفا كرونباخ (Cronbach Alpha). ويوضح الجدول التالي معاملات الثبات الناتجة باستخدام هذه المعادلة

جدول رقم (3- 6) معاملات ثبات أداة الدراسة طبقاً لأبعاد محوري الاستبانة

البعد	عدد الفقرات	معامل الفاكرونباخ
التخطيط المالي	7	0.902
الرقابة الداخلية	7	0.873
البعد	**عدد الفقرات**	**معامل الفاكرونباخ**
الكفاءة الإدارية	7	0.921
المحور الأول (العوامل الداخلية المؤثرة في الأداء المالي)	21	0.966
البيئة القانونية	5	0.890
البيئة الاقتصادية	6	0.880
البيئة التنافسية	7	0.901
المحور الثاني (العوامل الخارجية المؤثرة في الأداء المالي)	18	0.930
الاستبانة ككل	39	0.941

يتضح من الجدول السابق إن قيم معاملات الثبات لأبعاد المحور الأول (العوامل الداخلية المؤثرة في الأداء المالي) جاءت بقيم عالية حيث تراوحت بين (0.873-0.921) وبلغ معامل الثبات الكلي للمحور (0.966)، كما جاءت قيم معاملات الثبات لأبعاد المحور الثاني (العوامل الخارجية المؤثرة في الأداء المالي) بقيم عالية حيث تراوحت بين (0.880-0.915) وبلغ معامل الثبات الكلي للمحور (0.930)، وبلغ معامل الثبات الكلي للاستبانة (0.941).

8/3 الأساليب الاحصائية المستخدمة:

بناء على طبيعة البحث والأهداف التي سعى إلى تحقيقها، تم تحليل البيانات باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، واستخراج النتائج وفقا للأساليب الإحصائية التالية:

1/8/3 التكرارات والنسب المئوية: للتعرف على خصائص أفراد عينة البحث وفقا للبيانات الشخصية.

2/8/3 المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية: لحساب متوسطات فقرات الاستبيان وكذلك الدرجات الكلية والدرجات الفرعية للاستبانة بناء على استجابات أفراد عينة البحث:

3/8/3 معامل ارتباط بيرسون: لحساب الاتساق الداخلي.

4/8/3 معامل ألفاكرونباخ: لحساب الثبات لفقرات الاستبانة.

معادلة المدى لحساب درجة الموافقة حيث تم حساب القيم (الأوزان) كما في الجدول (3- 11) التالي:

جدول رقم (3- 7) حساب الأوزان

درجة الموافقة	الوزن
أبدا	1
نادرا	2
أحيانا	3
كثيرا	4
دائما	5

ثم يتم تحديد الاتجاه لمقياس ليكارت الخماسي Likert Scale كما في الجدول (3-12) التالي:

جدول رقم (3- 8) مقياس ليكارت الخماسي

المتوسط المرجح	درجة الموافقة
من 1 إلى 1.79	أبدا
من 1.80 إلى 2.59	نادرا
من 2.60 إلى 3.39	أحيانا
من 3.40 إلى 4.19	كثيرا
من 4.20 إلى 5	دائما

9/3 اختبار فرضيات الدراسة:

لقد تم تحليل نتائج الدراسة وفقا لفرضياتها وذلك بعرض كل فرضية ثم بحثها على النحو التالي:

الفرضية الأولى: عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية للعوامل الداخلية المؤثرة في الأداء المالي (التخطيط المالي، الرقابة الداخلية، الكفاءة الإدارية) في العائد على الأصول.

ولبحث هذه الفرضية قام الباحث بإجراء تحليل الانحدار لاكتشاف مدى وجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية للعوامل الداخلية المؤثرة في الأداء المالي (التخطيط المالي، الرقابة الداخلية، الكفاءة الإدارية) في العائد على الأصول وكانت النتائج كالتالي:

جدول رقم (3- 9) نتائج تحليل الانحدار لاختبار العلاقة بين المتغير التابع (العائد على الأصول) والمتغير المستقل (العوامل الداخلية)

R	R^2	قيمة F	مستوى دلالة F	درجات الحرية
0.083	**0.007**	**0.530**	**0.469**	**1.76**

يبين لنا الجدول رقم (3- 9) العلاقة بين المتغير المستقل (العوامل الداخلية) والمتغير التابع (العائد على الأصول)، حيث فسر متغير العوامل الداخلية ما مقداره (0.007) من التباين في العائد على الأصول، كما بلغ معامل

الارتباط (0.083)، في حين أن قيمة (F) بلغت (0.530) ومستوى الدلالة (0.469) وهو أكبر من مستوى الدلالة المعتمد (0.05)، وهذا يدل على أن قيمة (F) غير دالة إحصائيا والذي يؤكد لنا بأنه ليس هنالك اثر للعوامل الداخلية على الاداء المالي من خلال العائد على الأصول، وبناء عليه نقبل الفرضية التي تنص على عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية للعوامل الداخلية المؤثرة في الأداء المالي (التخطيط المالي، الرقابة الداخلية، الكفاءة الإدارية) في العائد على الأصول عند مستوى دلالة A<0.05)).

الفرضية الثانية: عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية للعوامل الخارجية المؤثرة في الأداء المالي (البيئة القانونية، البيئة الاقتصادية، البيئة التنافسية) في العائد على الأصول.

ولبحث هذه الفرضية قام الباحث بإجراء تحليل الانحدار لاكتشاف مدى وجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية للعوامل الداخلية المؤثرة في الأداء المالي (البيئة القانونية، البيئة الاقتصادية، البيئة التنافسية) في العائد على الأصول وكانت النتائج كالتالي:

جدول رقم (3- 10) نتائج تحليل الانحدار لاختبار العلاقة بين المتغير التابع (العائد على الأصول) والمتغير المستقل (العوامل الخارجية)

R	R^2	قيمة F	مستوى دلالة F	درجات الحرية
0.144	**0.021**	**1.605**	**0.209**	**1.76**

يبين لنا الجدول رقم (3- 10) العلاقة بين المتغير المستقل (العوامل الخارجية) والمتغير التابع (العائد على الأصول)، حيث فسر متغير العوامل الخارجية ما مقداره (0.021) من التباين في العائد على الأصول، كما بلغ معامل الارتباط (0.144)، في حين أن قيمة (F) بلغت (1.605) ومستوى الدلالة (0.209) وهو أكبر من مستوى الدلالة المعتمد (0.05)، وهذا يدل على أن قيمة (F) غير دالة إحصائيا والذي يؤكد لنا بأنه ليس هنالك أثر للعوامل الخارجية على الاداء المالي من خلال مقياس العائد على الاصول، وبناء عليه نقبل الفرضية التي تنص على عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية للعوامل الخارجية المؤثرة في الأداء المالي (البيئة القانونية، البيئة الاقتصادية، البيئة التنافسية) في العائد على الأصول عند مستوى دلالة A<0.05)).

الفرضية الثالثة: عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية للعوامل الداخلية المؤثرة في الأداء المالي (التخطيط المالي، الرقابة الداخلية، الكفاءة الإدارية) في العائد على الملكية.

ولبحث هذه الفرضية قام الباحث بإجراء تحليل الانحدار لاكتشاف مدى وجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية للعوامل الداخلية المؤثرة في الأداء المالي (التخطيط المالي، الرقابة الداخلية، الكفاءة الإدارية) في العائد على الملكية وكانت النتائج كالتالي:

جدول رقم (3- 11) نتائج تحليل الانحدار لاختبار العلاقة بين المتغير التابع (العائد على الملكية) والمتغير المستقل (العوامل الداخلية)

R	R^2	قيمة F	مستوى دلالة F	درجات الحرية
0.049	**0.002**	**0.181**	**0.672**	**1.76**

يبين لنا الجدول رقم (4 -11) العلاقة بين المتغير المستقل (العوامل الداخلية) والمتغير التابع (العائد على الملكية)، حيث فسر متغير العوامل الداخلية ما مقداره (0.002) من التباين في العائد على الملكية، كما بلغ معامل الارتباط (0.049)، في حين أن قيمة (F) بلغت (0.181) ومستوى الدلالة (0.672) وهو أكبر من مستوى الدلالة المعتمد (0.05)، وهذا يدل على أن قيمة (F) غير دالة إحصائيا والذي يؤكد لنا انه ليس كنالك أثر للعوامل الداخلية على الاداء المالي من خلال مقياس العائد على الملكية، وبناء عليه نقبل الفرضية التي تنص على عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية للعوامل الداخلية المؤثرة في الأداء المالي (التخطيط المالي، الرقابة الداخلية، الكفاءة الإدارية) في العائد على الملكية عند مستوى دلالة A<0.05)).

الفرضية الرابعة: عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية للعوامل الخارجية المؤثرة في الأداء المالي (البيئة القانونية، البيئة الاقتصادية، البيئة التنافسية) في العائد على الملكية.

لبحث هذه الفرضية قام الباحث بإجراء تحليل الانحدار لاكتشاف مدى وجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية للعوامل الداخلية المؤثرة في الأداء المالي (البيئة القانونية، البيئة الاقتصادية، البيئة التنافسية) في العائد على الملكية وكانت النتائج كالتالي:

جدول رقم (3- 6) نتائج تحليل الانحدار لاختبار العلاقة بين المتغير التابع (العائد على الملكية) والمتغير المستقل (العوامل الخارجية)

R	R^2	قيمة F	مستوى دلالة F	درجات الحرية
0.006	**0.000**	**0.003**	**0.955**	**1.76**

يبين لنا الجدول رقم (3- 12) العلاقة بين المتغير المستقل (العوامل الخارجية) والمتغير التابع (العائد على الملكية)، حيث فسر متغير العوامل الخارجية ما مقداره (0.000) من التباين في العائد على الملكية، كما بلغ معامل الارتباط (0.006)، في حين أن قيمة (F) بلغت (0.003) ومستوى الدلالة (0.955) وهو أكبر من مستوى الدلالة المعتمد (0.05)، وهذا يدل على أن قيمة (F) غير دالة إحصائيا والذي يؤكد لنا انه ليس للعوامل الخارجية أثر على الاداء المالي من خلال مقياس العائد على الملكية، وبناء عليه نقبل الفرضية التي تنص على عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية للعوامل الخارجية المؤثرة في الأداء المالي (البيئة القانونية، البيئة الاقتصادية، البيئة التنافسية) في العائد على الملكية عند مستوى دلالة (A<0.05).

10/4 ملخص النتائج :

- قبول الفرضية الأولى والتي تنص على عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية للعوامل الداخلية المؤثرة في الأداء المالي (التخطيط المالي، الرقابة الداخلية، الكفاءة الإدارية) في العائد على الأصول.
- قبول الفرضية الثانية والتي تنص على عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية للعوامل الخارجية المؤثرة في الأداء المالي (البيئة القانونية، البيئة الاقتصادية، البيئة التنافسية) في العائد على الأصول.
- قبول الفرضية الثالثة والتي تنص على عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية للعوامل الداخلية المؤثرة في الأداء المالي (التخطيط المالي، الرقابة الداخلية، الكفاءة الإدارية) في العائد على الملكية.

- قبول الفرضية والتي تنص على عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية للعوامل الخارجية المؤثرة في الأداء المالي (البيئة القانونية، البيئة الاقتصادية، البيئة التنافسية) في العائد على الملكية.
- يتضح من خلال تحليل العوامل الديموغرافية وفقا للتخصص، أن غالبية الحاصلين على مؤهلات علمية ممن قامو بتعبأة الإستبانه هم من تخصصهم محاسبة، حيث بلغت نبستهم من إجمالي نسب التخصصات الاخرى (60.3%) وهذا يدل على أن عينة الدراسة لديهم تخصص ذو علاقة بموضوع الدراسة، ومؤشرجيد على فهم أفراد العينة عند تعبأتهم للإستبانه، مما يعززالثقة في المعلومات المجمعة من خلال الإستبانه ونتائج الدراسة.
- يتضح من خلال تحليل العوامل الديموغرافية وفقا للمؤهل العلمي ان أغلبية أفراد العينة هم من الحاصلين على درجة البكالوريوس، حيث بلغت نسبة الحاصلين على درجة البكالوروس من أجمالي نسب المؤهلات الاخرى (76.9%) ويليها مؤهل الماجستير، وهذا مؤشر جيد يدل على أن من قامو بالإجابة على استبانة الدراسة اجابو عليها بصورة صحيحة.
- يتضح من خلال تحليل العوامل الديموغرافية وفقا لسنوات الخبرة أن اغلبية أفراد العينة ممن اجابو على إستبانة الدراسة هم ممن خبرتهم (10) سنوات وأكثر، حيث بلغت نسبتهم أجمالي نسب السنوات الاخرى(38.5%) ويليهم ممن خبرتهم من (5) إلى اقل من (10) بنسبة (37.2%) ، وهو ما يدل على أغلبية ممن قامو بالاجابة على إستبانه الدراسة هم ممن لديهم خبرةجيدة في شركات التأمين، وهو ما يعزز الثقة في الإجابات الواردة في الإستبانه ، وإمكانية الإعتماد على نتائجها.

ومما سبق، فان الدراسة الحالية قد قامت بقياس الأثر المحتمل للعوامل الداخلية والخارجية على الاداء المالي لشركات التأمين من جانب العائد على الأصول والعائد على الملكية والتي هي من نسب الربحية المستخدمة في قياس الاداء المالي، وللإجابة على هدف من حيث أثر درجة تأثير العوامل على الاداء المالي من خلال مقياس العائد على الاصول والعائد على الملكية، فقد أظهرت نتائج في الفرضيات أنه لا يوجد درجة تأثير للعوامل الداخلية والخارجية على الأداء المالي عند قياسها بالعائد على الاصول والعائد على الملكية.

التوصيات:

أوصت الدراسة الحالية بالتالي:

- يجب على شركات التأمين التركيز على تطوير وتحسين استراتيجية التخطيط المالي لديها وذلك عبر اعداد القوائم المالية بشكل دقيق وضبط التكاليف ورفع الايرادات، والتقييم المستمر للمخاطر التشغيلية وتحديد أماكن القصور في الأداء المالي للشركة بهدف التخلص منها.
- توصي الدراسة بأهمية اهتمام شركات التأمين بالبيئة القانونية كونها تؤثر بشكل مباشر على الأداء المالي للشركات، حيث يجب على الشركات الاهتمام بالأنظمة والسياسات والقوانين الخاصة بقطاع التأمين، بالاضافة الى الاهتمام بتقدسم خدمة ذات جودة عالية وامتلاك القدرة على التنافس والتجديد والتطوير المستمر في الاجراءات والخدمات.
- أهمية استخدام شركات التأمين لوسائل متطورة وتواكب التكنولوجيا التي يتطلبها العصر وذلك بهدف تطوير قدرتها التنافسية بين شركات التأمين الأخرى.

- يجب على شركات التأمين الاهتمام بجانب الرقابة الادارية والأداء الاداري في الشركة والعمل المستمر على رفع مهارات العاملين في الشركة وتحسين أدائهم وتوفير خدمات متنوعة للجمهور.

المقترحات:

- تقترح الدراسة على الباحثين في مجال التحليل المالي الى بحث أثر مقاييس مالية أخرى على الأداء المالي لشركات التأمين في المملكة العربية السعودية مثل هامش الربح من نسبة الربحية ومعدل الكفاء الإدارية ومعدل المديونية ومعدل السيولة وعلاقة كل منها بالعوامل الداخلية والخارجية.
- أهمية اجراء دراسات مستقبلية تتناول العوامل الداخلية مثل الرقابة الادارية والتخطيط المالي والأداء الاداري في شركات التأمين بشكل تحليلي ومعمق وعلاقة كل منها بالعوامل الخارجية مثل البيئة التنافسية والقانونية.

قائمة المراجع:

أولاً : المراجع العربية:

1. بشناق، زاهر صبحي. (2011). تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية والتقليدية باستخدام المؤشرات المالية (رسالة ماجستير غير منشورة). الجامعة الإسلامية- غزة،
2. البلاد المالية، "تقرير قطاع التأمين في السوق المالية السعودية لعام 2015"، (WWW.albilad-Capital.com2016/3/23)
3. جلول، عطية محمد (2015) "نموذج كمي مقترح لتقييم الأداء المالي لشركات التأمين بالتطبيق على تأمين الممتلكات والمسؤولية في سوق التأمين المصرية" المجلة العربية للإدارة - كلية التجارة بقنا- جامعة جنوب الوادي، جمهورية مصر العربية، العدد 1- المجلد .
4. الحربي عيسى، "العيسى : خسائر شركات التأمين في المملكة 100%" (2016/4/9م)، httb// sabq.org
5. حميدة، صفوة (2003) "استخدام السلاسل الزمنية Models Jenkins amp&Box في تحليل معدلات خسائر محفظة التأمينات العامة لشركات التأمينات المصرية"، المجلة المصرية للدراسات التجارية - مصر، العدد 4 – المجلد 27.
6. خليفة، امنية الدوادي السيد السيد (2014) "استخدام معدلات الانحدار غير المرتبطة ظاهريا في التنبؤ بكفاءة الاداء المالي لشركات التأمين المصرية: دراسة تطبيقية"، مجلة البحوث المالية والتجارية، كلية التجارة - جامعة بور سعيد، مصر، العدد 2.
7. زاهر، بسام ودريباتي، يسيرة وجنبلاط، مادلين (2011) "أهم المعوقات التي تواجه إدارة شركات التأمين"، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، العدد 6-المجلد 33.
8. شريم، نجاح سعد الدين (2006) "محددات الأداء المالي لشركات التأمين الأردنية: دراسة تطبيقية"، (رسالة ماجستير)، الجامعة الأردنية - كلية الدراسات العليا - الأردن.

9. الطراونة، أنس مصلح ذياب، (2015)،"العوامل المؤثرة في تقييم الأداء المالي لشركات التأمين الاردنية"(رسالة ماجستير) -جامعة الشرق الأوسط-الأردن.

10. علي، أيمن صابر سيد (2014) "نموذج مقترح لقياس جودة الأرباح في شركات التأمين التعاوني بالمملكة العربية السعودية"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة - مصر، العدد 4.

11. الغصين، راغب وزاهر، لانا نبيل (2014) "أثر السيولة والملاءة المالية والكفاءة الإدارية على ربحية شركات التأمين"، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، العدد 3 – المجلد 36.

12. قزعاط، أسيل جميل وعاشور، يوسف حسين (2009) "تحليل العوامل المؤدية الى ضعف نمو قطاع التأمين واستثماراته في فلسطين: دراسة تطبيقية على شركات التأمين المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية" (رسالة ماجستير)، الجامعة الإسلامية-كلية التجارة، فلسطين.

13. قندوز، عبدالكريم أحمد والسهلاوي، خالد عبدالعزيز (2015) "هامش الملاءة المالية في شركات التأمين وشركات إعادة التأمين السعودية" مجلة العلوم الاقتصادية- العدد 38 – المجلد 10، العراق.

14. محمد، فائزة عبدالكريم، (2013)، "تقويم الأداء المالي في شركة التأمين العراقية"، مجلة دراسات محاسبية ومالية، العدد 22- المجلد 8.

15. مهدي، إبراهيم ومطاوع، سعد وصالح، هاني (2007) "إدارة المخاطر ومؤشرات السلامة المالية من واقع القوائم المالية تحليل مقارن لشركتي مصر للتأمين ROYALAND SUNALLIANCE"، المجلة المصرية للدراسات التجارية-مصر، العدد 1 – المجلد 31.

16. مؤسسة النقد العربي السعودي – إدارة المخاطر (2010) "دور مؤسسة النقد العربي السعودي في تنظيم سوق التأمين السعودي" https://www.saudi-banks.info/

17. واصف، جمال عبدالباقي (2002) "نموذج إحصائي لتقييم كفاءة الأداء المالي لشركات التأمين"، المجلة المصرية للدراسات التجارية، – العدد2 – المجلد26، جمهورية مصر العربية، ص27.

18. واصف، جمال عبدالباقي وعبدالسلام، عمار الهادي (2015) "تحليل عوامل ضعف التأمين التكافلي في السوق الليبية للتأمين"، المجلة المصرية للدراسات التجارية –مصر، –العدد 1 – المجلد 39.

ثانياً : المراجع الأجنبية:

1. Almajali, A.Y. Alamro, S. Al-Soub, Y. (2012). Factors Affecting the Financial Performance of Jordanian Insurance Companies Listed at Amman Stock Exchange, Journal of Management Research, 2012, Vol. 4, No. 2.

2. Kaya, E.O. (2016). Financial Performance Assessment of Non-Life Insurance Companies Traded in Borsa Istanbul via Grey Relational Analysis, International Journal of Economics and Finance; Vol. 8, No. 4; 2016.

3. Tunji, S.T. Adewale, O.T. Adewale, I. (2016). Role of Effective Internal Control Systems on Insurance Business Performance in Nigeria, Research Journal of Finance and Accounting, ISSN 2222-1697 (Paper) ISSN 2222-2847, Vol.7, No.4, 2016

ABSTRACT: The current study aimed to examine the effect of internal factors (financial planning, internal monitoring, managerial competency) and external factors (legal environment, economic environment, competitive environment) on the financial performance of insurance companies depending on the return on assets and return on equity. A descriptive methodology was applied on the research. The community consisted of (31) insurance company listed in Saudi stock market. Hence, questionnaires were distributed and targeted three managers from each company, the retrieved questionnaires were (78) to be analyzed using Statistical Package for the Social Sciences program (SPSS). The results indicated that there was no statistical differences regarding internal factors (financial planning, internal monitoring, managerial competency) and it effect on the financial performance of insurance companies depending on the return on assets and return on equity, moreover, there was no statistical differences regarding external factors (legal environment, economic environment, competitive environment) and it effect on the financial performance of insurance companies depending on the return on assets and return on equity. The study recommended that future studies should focus on other financial measurements to assess the financial performance of insurance companies like profit margin, debt percentage, liquidity percentage.

Keywords: Financial Performance - Insurance Companies - Financial Planning, Internal Monitoring, Managerial Competency - Legal Environment, Economic Environment, Competitive Environment - The Return on Assets - Return on Equity